مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

التحولات الديمغرافية في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 | ملف رقم 6، 2015

تحرير: امطانس شحادة وعميد صعابنه

الخصائص الديمغرافية للفلسطينيين تحت الاحتلال

مصطفى خواجا

حيفا

تشرين الأول 2015

الخصائص الديمغرافية للفلسطينيين تحت الاحتلال

مصطفى خواجا[1]

مقدمة

تستعرض هذه الورقة التطورات الديمغرافية للسكان الفلسطينيين في الأراضي التي احتُلّت عام 1967، وترصد أبرز التغيُّرات التي حصلت على خصائص السكان من نواحي التركيبة العمْرية والنوعية والحالة التعليمية والصحية وغيرها خلال نحو خمسة عقود تحت الاحتلال، وتحاول الورقة الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كان لها الدور في بلورة الواقع الحالي لخصائص السكان الفلسطينيين.

أسوة بمختلف مجالات الحياة للسكان في الأراضي الفلسطينية، سيطرت إسرائيل على الإحصاء والخدمات الإحصائية واعتبرته من الركائز الأمنية للنظام الاحتلالي الذي فرضته على السكان الفلسطينيين، ومن أبرز القضايا الإحصائية توفير البيانات المتعلقة بأعداد السكان الذي يعتمد تحديده على الحصر الشامل للسكان من خلال تنفيذ التعدادات السكانية، إضافة إلى التقديرات السكانية ما بين التعدادين التي تكون -في المعتاد- مبنية على فرضيات معدل النمو والخصوبة والهجرة بالاستناد إلى سنة أساس تنفيذ التعدادات، وحيث لم ينفَّذ إلا تعداد واحد خلال الفترة 1967-1993 اتّسم بالصبغة الأمنية أكثر ممّا اتّسم بالمواصفات الفنية الإحصائية؛ وكان هذا بعد وقت قصير من إحكام السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة عام 1967، فقد عانت البيانات الإحصائية والبيانات المتعلقة بتحديد أعداد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1967-1993 من نقص كبير، كما أن الأرقام المنشورة في تلك الفترة الزمنية كانت تستثني سكان القدس الشرقية الفلسطينيين؛ إذ كان يجري احتسابهم ضمن السكان الفلسطينيين في إسرائيل انسجامًا مع إجراء الاحتلال الذي قضى بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل. كما أن التقديرات السكانية خلال الفترة المذكورة (حتى عام 1993) كانت تعتمد على بيانات المواليد والوفيات المسجلة والتي يشوبها نقص كبير في التسجيل، وخصوصًا في وفيات الرضع وكذلك تسجيل المواليد بشكل عام.

خلال الفترة الممتدة من عام 1994 إلى الوقت الحالي، أي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو عام 1993، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدراسة الواقع الديمغرافي

1. مصطفى خواجا: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

وتقدير أعداد السكان من خلال دراسة البيانات المتوفرة والمتاحة، وبالاعتماد على بيانات الإحصاء الإسرائيلي والتعديل عليها وفق الدراسة المعمقة للبيانات لتقدير نِسَب نقص التسجيل، وكذلك عدم الشمول في التعداد، ثم جرى تنفيذ مسح ديمغرافي ضخم للاستناد إليه في تقدير أعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، للاعتماد على المؤشرات التي يوفرها في تحديد فرضيات تقدير عدد السكان لحين تنفيذ التعداد الفلسطيني الأول الذي نُفِّذ لاحقًا في عام 1997، وكذلك تلاه تنفيذ التعداد الثاني عام 2007. وأما عن واقع الإحصاءات التي تمثل القدس الشرقية التي احتُلّت عام 1967، فهي بقيت تعاني من نواقص وتقييدات فرضتها الظروف السياسية والأمنية في مجال حرية العمل الإحصائي الفلسطيني، حيث سنجد في كثير من الحالات ان الإحصاءات لا تغطي السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية لعدم توفر البيانات الكافية أو الخصائص التفصيلية الكافية.

مصادر البيانات

استندت هذه الورقة إلى مجموعة متعددة من مصادر البيانات الإحصائية شكّل الجهازُ المركزي للإحصاء الفلسطيني المصدرَ الأساسيَّ فيها، خاصة في ما يتعلّق بالفترة التي تلت تأسيسه عام 1994. وأما الفترة التي سبقت هذا التاريخ، فالمصدر الأساسي كان مكتب الإحصاء الإسرائيلي الذي كان يسيطر بالكامل على الأراضي الفلسطينية أرضًا وشعبًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ما يلي أبرز الفعاليات الإحصائية التي شكلت أساسًا لمختلف المصادر التي استُخدمت في هذه الورقة:

الحصر الشامل للسكان الفلسطينيين 1967

خلال الاحتلال الإسرائيلي، أُجْرِيَ حصر شامل للسكان في أيلول عام 1967. فيه جرى حصر قرابة 599 ألف نسمة في الضفة الغربية (لا يشمل ذلك القدس الشرقية)، ونحو 400 ألف نسمة في قطاع غزة، علمًا بأن هناك نحو 400 ألف نسمة هُجّروا مباشرة من الأراضي الفلسطينية بعد الاحتلال عام 1967 ولم تشملهم عملية الحصر.

المسح الديمغرافي 1995

تتطلب عملية وضع الخطط التنموية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة توفُّرَ العديد من المؤشرات، وعلى رأسها المؤشرات والخصائص الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية. ونظرًا إلى النقص الحاد في تقدير هذه المؤشرات قبل تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –1997، فقد جرى تنفيذ مسح ديمغرافي واسع النطاق في ما بين أيار وتموز من عام 1995، واعتُبر الثلاثون من نيسان عام 1995 يومَ الإسناد الزمني لاحتساب الأحداث الحيوية والأعمار.

تكمن أهمية المسح الديمغرافي في توفير مؤشرات أساسية حول الخصائص الديمغرافية للسكان

الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للاستفادة منها في فهم حركة المجتمع الفلسطيني وإتاحة الفرصة للمخططين وصانعي السياسات الفلسطينية لوضع الخطط المبنية على تقديرات حديثة وموثوقة. ويهدف المسح الديمغرافي إلى توفير بيانات تفصيلية حول التركيب العمْري والنوعي للسكان والتركيب الأُسَري، بالإضافة إلى معدلات الخصوبة للمرأة الفلسطينية، والرغبة في الإنجاب، وتفضيلات الإنجاب، ومعدلات وفيات الرضّع والأطفال والبالغين والأمومة، بالإضافة إلى معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وتقديرات للمستويات التعليمية ومعدلات الأمية، وكذلك المؤشرات المتعلقة بخصائص المسكن وغير ذلك.

شمل هذا المسح بيانات 15,653 أسرة (110,575 فردًا) جَرَت مقابلتها في مختلف أنواع التجمعات السكانية في الضفة الغربية (لا يشمل ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة.

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997

يُعتبر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أهم مصدر لتوفير البيانات والمعلومات السكانية والسكنية، حيث إنه يوفر العديد من المؤشرات والأرقام والمعدلات والنسب عن حجم السكان ونموهم، وتركيبهم العمْري والنوعي، وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئية، وخصائص المنشآت والمباني والمساكن والظروف السكنية والمعيشية للأفراد والأسر وغيرها في لحظة زمنية مُعينة لكل المستويات الإدارية والجغرافية والإحصائية في الأراضي الفلسطينية.

كذلك يرمي التعداد إلى إنشاء العديد من السجلات الإدارية، وخاصة سجل السكان، وسجل المباني، وسجل الوحدات السكنية، وسجل المنشآت، وسجل الحيازات الزراعية والحائزين، والسجل التعليمي، وسجل القوى العاملة، وسجل الإعاقات.

تُسند بيانات السكان والمساكن إلى ليلة الإسناد الزمني وهي ليلة 9/10 من شهر كانون الأول عام 1997 (مساء 9/12)، وتُسند بيانات المباني والمنشآت إلى الفترة الواقعة بين 30/10/1997 وَ 23/11/1997. أما بيانات الأفراد المتعلقة بالقوى العاملة، فتُسند إلى الفترة الواقعة بين 2/12/1997 وَ 9/12/1997، كما تُسند البيانات المتعلقة بالخصوبة إلى العام السابق للحظة الإسناد الزمني للتعداد. أما باقي الخصائص، فإسنادها الزمني لحظة الإسناد الزمني للتعداد. اعتُمِدَ العد الواقعي في هذا التعداد -مع بعض الاستثناءات.

نفّذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أول تعداد فلسطيني بأيدٍ فلسطينية عام 1997 بنجاح وبتقييم فني متقدم، لا لجودة البيانات فحسب، وإنما كذلك لتوفير بيانات تفصيلية كافية لأول مرة عن خصائص السكان الفلسطينيين، بياناتٍ تُعتبر مساهمة متميزة في مجال رفد المخططين والدارسين وصناع القرار وكافة المعنيين بالرقم الإحصائي. فقد جرى عد نحو 2.6 مليون نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يشمل هذا العدد سكان ذلك الجزء من محافظة القدس

الـذي ضمتـه إسرائيل عنوة بُعَيْـد احتلالها للأراضي الفلسـطينية عـام 1967(J1)، الذيـن قُدّر عددهم آنـذاك بنحـو 210 آلاف نسـمة. لم يجرِ عد السـكان في هذا الجزء من الأراضي الفلسـطينية بسـبب منع سـلطات الاحتلال عنـوةً الفريـقَ الوطنـي للتعداد من عد السـكان.

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007

الـتعداد العام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت 2007 هو ثاني تعداد فلسـطيني شـامل يجـري تنفيذه بقرار فلسـطيني مستقل، وهو أضـخم وأكبـر العمليـات الإحـصائية التـي يجري تنفيذها ابتغاءَ توفـير البيانـات اللازمـة لرسـم وتنفيـذ التنميـة الاقتصادية والاجتماعـية. كمـا أنه أحـد أهم عناصر نظـام الإحصـاءات الرسـمية. ومـن هنـا، فقـد تطلَّـبَ إنجـازه عمـلاً دؤوبًـا من كافـة فئـات المجتمع ومؤسسـاته الحكوميـة والخاصـة بغيـة إنجاحه، وذلك من خـلال تقديم جميع أشـكال الدعـم للفريق الوطنـي الذي تولـى مهمـة تخطيـط وتنفيذ فعاليات التعـداد. ونظـرًا للأهمية الكبيرة لهـذا التعداد، أصـدر مجلـس الـوزراء في جلسـته المـنعقدة في مديـنة رام اللـه بتاريـخ 16/12/2006 القرارات الخاصـة بإجـراء التعـداد العـام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت 2007، حيـث حـددت هـذه القرارات النطـاق الجغـرافي للتعـداد واللجـان الوطنيـة المشرفة عـلى تنفيذه.

هـناك إجمـاع وطني على تنفيذ التعداد على نحوٍ دوريّ كل عشر سـنوات، إضافة إلى كونه اسـتحقاقًا قانونيًـا حسـب قانون الإحـصاءات العامـة رقم (4) لعـام 2000، كمـا أن هناك الكثير مـن المبررات والأسـباب التي تبرز أهميـة تنفيذ التعـداد، منها:

1. إجـراء مقارنـات بين نتائـج تعداد 2007 والتعداد السـابق في شـتى المـؤشرات الإحصائية، وقياس التغيرات الأساسـية في السـكان وخاصـة في الخصوبة والهجرة والقـوى العاملة والظروف السـكنية.
2. قيـاس أثـر جـدار الضم والتوسـع عـلى الحراك السـكاني، وخاصـة في التجمعـات السـكانية التي يمـر فيهـا أو يعزلها.
3. توفـير بيانـات للمسـتويات الجغرافية الصغـيرة، وخاصة التجمعات السـكانية ومناطـق العد، مما يسـاعد في التخطيـط على المسـتوى الجزئي مـن التجمع.
4. دعم السـلطة الوطنية الفلسـطينية معلوماتيًّا في سـعيها نحو تحقيق أهداف الألفية، التي لا تتحقق إلا مـن خـلال مـؤشرات متنوعة عـن التقـدم واتجاهات التغـيُّر في المجـالات السـكانية والاجتماعية والاقتصاديـة، وعـلى وجه الخصوص مـؤشرات التعليم، والعمـل، والديمغرافيـا، والتركيب العمْري.
5. تحديـث الإسـقاطات السـكانية، حيـث يُعتـبر توفـير بيانـات عـن السـكان مـن خـلال تعدادَيْن مـن أهم أسـباب النجـاح في إعداد تقديـرات سـكانية دقيقة للسـنوات القادمـة، إضافـة إلى تقييم سـجلات السـكان والمنشآت.
6. تحديـث أطـر المعاينة للأسر والمباني والمسـاكن والمنشـآت، التي تُسـتخدم أساسًـا لتنفيذ المسـوح المتخصصـة بالعيّنة.

7. تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية باعتبارها من أشكال السيادة الوطنية.

السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة

بناء على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بُنِيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2014 في فلسطين قرابة 4.55 مليون نسمة، منهم 2.31 مليون ذكر وَ 2.24 مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكر لكلّ 100 أنثى، في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر قرابة 2.79 مليون نسمة، منهم 1.42 مليون ذكر و1.37 مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكر لكل 100 أنثى؛ بينما قُدّر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بنحو 1.76 مليون نسمة، منهم 894 ألف ذكر وَ 866 ألف أنثى بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكر لكل 100 أنثى. كذلك بلغت نسبة السكان الحضر -بناء على هذه التقديرات منتصف عام 2014- نحو 73.9%، كما بلغت نسبة السكان المقيمين في الريف 16.7%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.4% فقط[2].

التقديرات السكانية خلال الفترة 1967-1993[3]

تشير التقديرات المتوفرة أنّ أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة بعد احتلالهما عام 1967 بلغت ما يربو قليلاً على المليون، تتوزع بواقع نحو 654 ألفًا في الضفة الغربية ونحو 381 ألفًا في قطاع غزة. وهذه الأرقام لا تشمل بالطبع كافة الفلسطينيين الذين هُجّروا قسرًا من أراضيهم وبيوتهم أثناء وبُعَيْد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وعبر ربع قرن، تضاعف عدد السكان تقريبًا ليبلغ عدد الفلسطينيين عشية توقيع إعلان مبادئ أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1993 قرابة مليونَيْ نسمة، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية نحو 1.25 مليون، ونحو 716 ألفًا في قطاع غزة. هذه المعطيات أشارت إلى أنّ إجماليّ معدل نمو السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال 25 سنة قد بلغ نحو 100%. يشار إلى أن تقديرات مكتب الإحصاء الإسرائيلي للسكان الفلسطينيين هي -في المعتاد- أقل من الواقع الحقيقي لهم وإن تباينت تقييمات نسبة النقص في التقدير التي تراوحت بين 10% وَ 47% من حجم السكان الفعلي[4].

عدد السكان في الفترة 1997-2007

وفي العام 1997، نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أول تعداد فلسطيني ليضع حدًّا

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2014**. رام الله - فلسطين.

3. Israeli Central Bureau of Statistics, 1996. **Demographic characteristics of the Arab population in Judea & Samaria and the Gaza Strip, 1968-1993.**

4. دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، **المجموعة الإحصائية الإسرائيلية 1993**، العدد 44 ص 760.
برغوثي، مصطفى ودعيبس، إبراهيم، 1993. **البنية التحتية والخدمات الصحية في الضفة الغربية - أسس تخطيط الرعاية الصحية - مسح الرعاية الصحية الاولية الريفية في الضفة الغربية**. مشروع الإعلام والتطوير الصحي 1993، العدد الأول الإصدار الثاني.

للتقديـرات والجـدل حـول نسـبة شـمولها، حيـث بلـغ عـدد السـكان في الضفـة الغربية وقطـاع غزة حسـب النتائـج النهائيـة للتعـداد 2.8 مليـون بواقـع 1.8 مليـون في الضفـة الغربية ونحـو مليون في قطـاع غـزة، وحسـب النتائـج النهائيـة للتعـداد الثانـي عـام 2007، بلغ عدد سـكان الضفـة الغربية وقطـاع غـزة 3.7 مليـون بواقـع 2.3 مليـون في الضفة الغربيـة وَ 1.4 مليـون في قطاع غـزة. ويتضح أن إجمـاليّ معـدل نمـو السـكان في الضفـة الغربيـة وقطاع غزة خـلال 10 سـنوات قد بلـغ 33.6%.

وفي أحـدث تقديـرات لأعـداد السـكان، واسـتنادا إلى النتائـج النهائية لتعـداد عـام 2007 والفرضيات الإحصائيـة في تقديـر حجم السـكان، بلـغ عدد السـكان المقدر منتصف عـام 2014 في الضفـة الغربية وقطـاع غـزة نحو 4.55 مليون نسـمة، منهم نحـو 2.79 مليون نسـمة في الضفة الغربيـة ونحو 1.76 مليـون نسـمة في قطـاع غـزة -أي بزيادة نسـبتها نحو 23% خلال 7 سـنوات.

ومـن خـلال الأرقـام المتوفـرة هنا، نلاحـظ أن عـدد السـكان الفلسـطينيين قـد تضاعف للمـرة الأولى بعـد قرابـة 25 سـنة، وتحـت ظروف الاحتـلال بما فيـه من إجـراءات القمـع والتهجير والقسـوة ضد السـكان الفلسـطينيين وإقامتهم في الأراضي الفلسـطينية. وتُعتبَر هذه الزيادة مسـاوية تقريبًا للسـكان الفلسـطينيين الذيـن هُجّـروا من فلسـطين ولجأوا في بلـدان الجـوار ومختلف دول الشـتات بعد أحداث النكبـة، وعـلى خلفيـة احتـلال مـا تبقى مـن أرض فلسـطين عـام 1967 (أشـارت أقل التقديـرات أن عـدد اللاجئين عـام 1948 خارج فلسـطين التاريخيـة والنازحين عن الضفـة الغربية وقطـاع غزة عام 1967 نحـو مليـون فلسـطيني[5]). مقارنـة بالعـام 1967، تضاعف السـكان الفلسـطينيون في الضفة الغربيـة وقطـاع غـزة في مطلـع التسـعينيّات مـن القـرن العشريـن، وتصـادف ذلـك مع بناء سـلطة الحكـم الذاتـي الفلسـطيني، حيـث أخذ الفلسـطينيون نحـو 17 عامًـا أخـرى لمضاعفة السـكان مرة ثانيـة ليصبـح عددهـم قرابة 4 ملايين نسـمة في العـام 2010.

5. مركز بديل لحقوق المواطنة واللاجئين، 2012. اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين: www.badil.org

الشكل 1: تقدير أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1967-2014 لسنوات مختارة، السكان بالآلاف

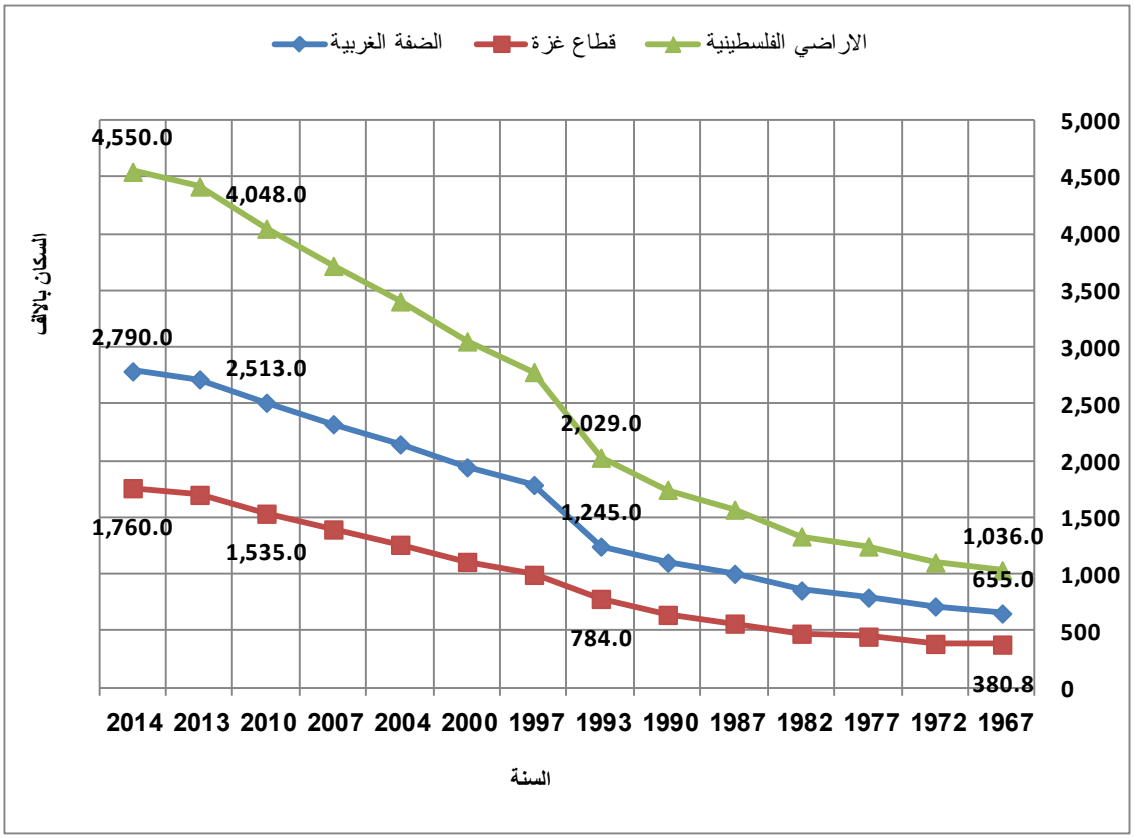

النمو السكاني

تضاعف عدد السكان في الضفة الغربية خلال الفترة 1967-2014 نحو 3 مرات وربع المرّة مقابل 3.6 مرة في الفترة ذاتها في قطاع غزة، وكما تشير إليه أعداد السكان عبر العقود الماضية، فإن نسبة النمو السكاني تُعتبر من النسب العالية دوليًّا؛ وإن كانت في تناقص نسبي فإنها تبقى عالية. فكما يشير الشكل 2، يلاحَظ أن معدل الزيادة الطبيعية السنوية اتجه نحو الزيادة عبر السنوات حيث وصلت الذروة في سنوات الانتفاضة الأولى أي في الفترة 1987-1992. وشهدت في السنوات الأخيرة ثباتًا نسبيًّا عند 2.7% في الضفة الغربية وَ 3.4% في قطاع غزة.

الشكل 2: معدل الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1967-2014 لفترات زمنية مختارة (%)

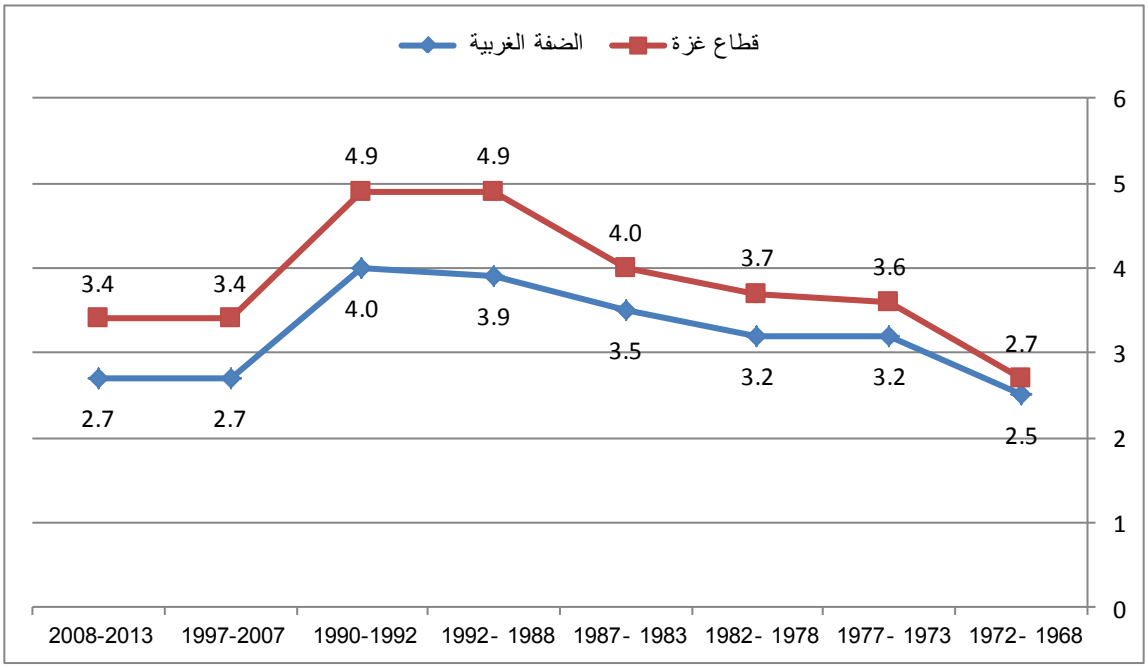

الهجرة

تعيش الأراضي الفلسطينية واقعا مشوها من حيث استقلاليتها ومن حيث العوامل الطبيعية التي تلعب دورا مركزيا في التحولات الديمغرافية فيها، فالسيطرة الإسرائيلية الشاملة على الحدود والمعابر والمعايير الإجرائية التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين والقوانين التي تطبقها لضمان بقاء أقل عدد ممكن من الفلسطينيين ومنع فرص العودة للاجئين أو النازحين بل والمغادرين ما بعد سنوات الحروب أيضا. إن السياسة التي اتبعتها إسرائيل ومنذ اللحظات الأولى لاحتلالها أرض فلسطين في العام 1948 وفيما بعد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 كانت طاردة لحركة السكان وعائقا واضحا أمام جذبهم أو إمكانية عودتهم. وعليه، فإن نقاش واقع الهجرة لا يكون من زاوية ديمغرافية بحته بل يجب أن يكون في سياق تطبيق القوانين الإسرائيلية على الأراضي المحتلة أو توجهاتها الصارمة نحو عودة أي فلسطيني غادر أرض فلسطين في أعوام النكبة أو أولئك الفلسطينيين الذين كانوا مقيمين وقت الحروب خارجها.

وفي هذا الإطار، وبناء على رصد إحصاءات المعابر «المسيطر عليها إسرائيليا»، يلاحظ بوضوح الاتجاه السلبي لحركة الهجرة وفي أحسن الأحوال ولسنوات محددة فقط يمكن تحييد هذا العامل

مـن ناحيـة الزيـادة السـكانية كونه مـن العوامل الرئيسـية التـي تحدد النمـو السـكاني لأي بلد.

خـلال نحـو ربـع القـرن الأول مـن احتـلال الضفـة الغربيـة (1968-1993)، كان المعـدل السـنوي للهجـرة السـالبة، أي الفـارق بين أعداد السـكان الفلسـطينيين المغادرين والقادمـين إلى الضفة الغربية وقطـاع غـزة عـبر المعابـر الحدوديـة المعروفة، مـا يزيد عـن 10,000 فلسـطيني وبإجمـالي بلغ 274 ألـف[6] فـرد بواقـع 164 ألفًا في الضفـة الغربيـة وَ 110,000 فرد في قطـاع غزة، حيث تركـزت الهجرة السـالبة خلال السـنوات 1975-1982. وقد شـكلت السـنوات السـبع هذه قرابة نصف ميزان الهجرة التـي بلغـت نحـو 103 آلاف في الضفة الغربيـة وَ 34 ألفًا في قطاع غـزة، ويتجاوز تأثـير الهجرة خلال هـذه السـنوات السـبع على العـدد الكبـير الذي غـادر الضفـة الغربية وقطاع غـزة، حيـث كانت تتركز هـذه الهجـرة في الذكـور، ومـن فئة الشـباب خاصـة الذيـن توجهـوا إلى الـدول النفطية للعمـل فيها. أمـا في العـام 1968 (أي بعـد سـنة واحـدة مـن احتلالهمـا)، فقـد كان ميزان الهجـرة نحـو 50 ألفًا في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة. ورغـم الاتجـاه السـلبي للهجرة عـبر سـنوات الاحتلال المشـار إليها أعـلاه، تُسـتثنى السـنوات 1990-1992 التي عاد فيها نحو 25 ألف فلسـطيني بسـبب حـرب الخليج وعـدم وجـود مـكان آمن يسـتقبل الفلسـطينيين الذين عـادوا من دول الخليـج، وإن هاجـر جزء منهم الى خـارج الأراضي الفلسـطينية فيمـا بعـد، وبخاصـة إلى أمريـكا الشـمالية. ومـن خلال رصـد اتجاه الحركـة عـبر الحـدود، نرى بوضـوح أن هـذه الحركة سـلبية، وإن لم تكـن الأرقام مطلقـة بالضرورة فإنهـا تشـير إلى اتجـاه الهجـرة في سـلبيتها، والسـبب المباشر هـو الاحتـلال ومحاولة الإيـواء في مأمن مـن قمـع وظروف الحيـاة تحت الاحتـلال العسـكري، وذلك في سـياق ما نتـج عنه من ظـروف العمل الصعبـة داخـل الأراضي الفلسـطينية وعدم وجود فـرص عمل مناسـبة -وبخاصة لأولئـك الذين أكملوا دراسـتهم- وإغلاق مجـال العمل خارج المهـن الأولية، أو العمل الشـاق والصعب في قطاعـات الاقتصاد الإسرائيـلي، أو مـا تبقى مـن الاقتصاد الفلسـطيني.

أمـا في السـنوات الأخـيرة منذ العـام 1994 (أي ما بعـد اتفاقية أوسـلو)، فليس ثمّـة إحصائيات دقيقة خـلال هـذه الفترة لشـح المعلومـات، ولكن يمكـن تقسـيمها إلى فترتين؛ الأولى خـلال المرحلـة الانتقالية التـي نَـصَّ عليها إعـلان المبادئ-أوسـلو، وتمتد بـين السـنوات 1994-2000، حيث تخلل هـذه الفترة عـودة نحـو 235 ألف فلسـطيني مـن دول الشـتات[7]، والفـترة الثانيـة التي تلـت العـام 2000 والتي ارتبطـت بانتفاضـة الأقـصى. وهنـا يشـار إلى أن التقديـرات في مجـال الهجـرة كانت سـلبية وبمعدل سـنوي بلـغ 10,000 فـرد حتى العام 2007 والتي رشـحت أن الهجرة سـتزداد بشـكل متسـارع بعد

6. لا تشمل أرقام الهجرة الفلسطينيين في القدس الشرقية، ولا تشمل الفلسطينيين الذين هُجّروا على أثر احتلال ما تبقى من فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

7. Philippe Fargues, 2009. **Mediterranean Migration Report 2008-2009**, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (EUI) p. 260.

العـام الأخـير[8]. ومـن خـلال الأرقـام المُدْرَجة أعـلاه، وعلى مـدار نحو خمسـة عقـود، لم تكـن الهجرة عامـلاً مهمًّـا في بنْيـة الواقـع الديمغرافي الفلسـطيني من حيـث عدد السـكان أو حتى تركيبتـه النوعية أو العمْرية.

الخصوبة

كمـا يوضـح الشـكل 3، انخفضت معـدلات الخصوبـة في الضفـة الغربية مـن 7.7 طفل لـكل امرأة في العـام 1968 إلى 4 أطفـال في العـام 2010، وفي قطاع غزة انخفضت من 7.3 طفـل عام 1968 إلى 5.2 طفـل لـكل امـرأة في العـام 2010، رغـم الارتفاع الـذي حصل مـن معدل سـنوي 7.3 طفـل في الفترة 1968-1972 إلى معـدل سـنوي 7.8 طفل في الفـترة 1988-1992.

وبخصـوص الخصوبة التفصيلية، أشـارت البيانـات المتوفرة في الفـترة 1968-1972 إلى أن أعلى معدل للخصوبـة في الضفـة الغربيـة كان للفئـة العمْريـة 25-29 سـنة، حيث الفئـة العمْرية التـي تصدرت الخصوبـة في الفـترة 1988-1992 كانـت الإناث 20-24 سـنة، أما في الفـترة 1968-1972 فقد كانت الإنـاث في العمـر 15-19 هـي الأعلى في معـدلات الخصوبة، وهذا يعكـس الفارق في متوسـط العمر عند الـزواج في العقديـن السـادس والسـابع مقارنـة بالعقدين الثامن والتاسـع مـن القـرن العشرين. وهذا الانتقـال ينطبـق عـلى قطاع غـزة أيضًا، ولكـن يشـار إلى أن الفئـة العمْرية التـي كانت تحتـل صدارة معـدلات الخصوبـة الكلية هي النسـاء في العمر 30-34 سـنة إضافة إلى النسـاء في فئـة العمر 25-29 سنة [9].

8. Mustafa Khawaja and Mohammad Omari, 2009. Labour Markets Performance and Migration Flows in PALESTINE in: Ivan Martin (ed.), 2009. **Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries A Regional Perspective**, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (EUI)

9. Israeli Central Bureau of Statistics, 1996. **Demographic characteristics of the Arab population in Judea & Samaria and the Gaza Strip, 1968-1993**.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. **قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997**. رام الله . فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. **المسح الصحي الديمغرافي، 2004 –النتائج الأساسية**. رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006 –التقرير النهائي**. رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. **قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007**. رام الله . فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. **قاعدة بيانات المسح الأسري الفلسطيني، 2010**. رام الله – فلسطين.

الشكل 3: معدلات الخصوبة السنوية خلال الفترة 1968-2010، سنوات مختارة (مولود لكل امرأة في سن الإنجاب)

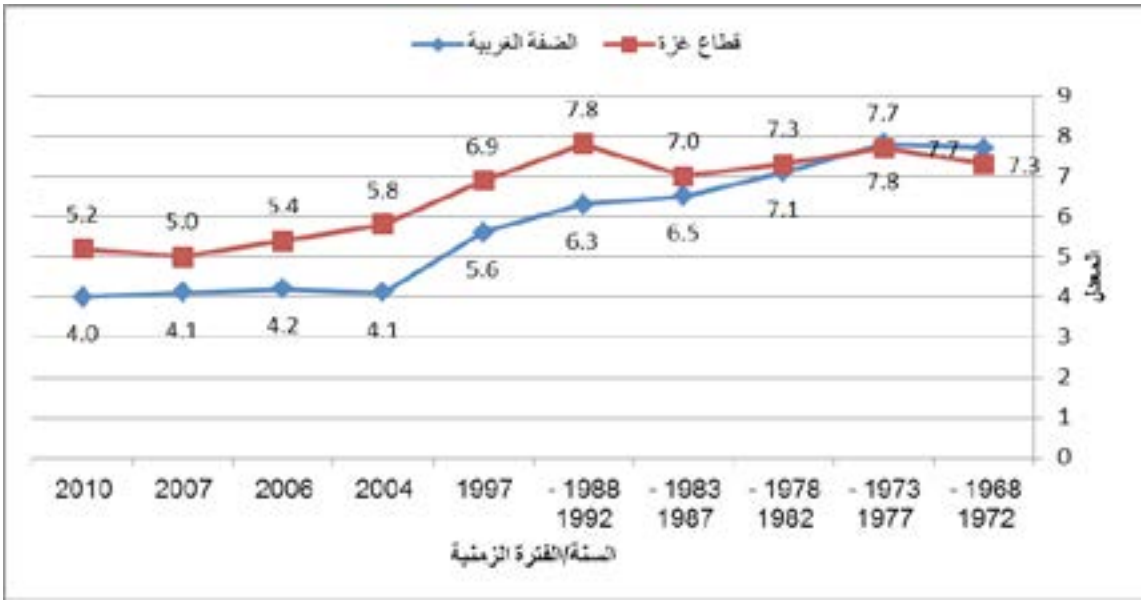

التركيب العمري والنوعي للسكان

يتميز السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة مجتمع الشباب؛ حيث قاعدة هرم السكان عريضة في فئات العمر الشبابية وفئات الأطفال بسبب الخصوبة العالية، على الرغم من انخفاضها خلال العقدين الماضيين. إذ يلاحَظ أن نسبة السكان عام 1993[10] في الفئة العمْرية 0-4 سنوات قد بلغت في الضفة الغربية 19.6% مقارنة مع 22.2% في قطاع غزة، وبلغت النسبة للفئة العمْرية 5-14 في الضفة الغربية 28% وبلغت 18.3% للفئة 15-24، بينما بلغت النسب في قطاع غزة 29.1%، وَ 17.5% على التوالي. فقد شكّلت النسبة في الضفة الغربية للفئة 0-24 سنة 66.9% مقارنة مع 68.9% في قطاع غزة، بينما شكّل كبار السن في الفئة العمْرية 65 سنة فأكثر في الضفة الغربية 3.6% مقارنة مع 2.7% في قطاع غزة.

على الرغم من التغيُّر الذي طرأ على التركيب العمْري للسكان نتيجة انخفاض معدل الخصوبة والتحسن في نسب اكتمال التسجيل، ما زال المجتمع الفلسطيني مجتمعًا فتيًّا شابًّا، حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتيّ بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية؛ فقد قُدِّرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف عام 2014 في الأراضي

10. التركيب العمري للسكان في العام 1993 للضفة الغربية لا يشمل الجزء المضموم من القدس، ولكن لا يُعتقد أنه ذو وزن في تأثيره على تركيبة السكان بسبب التجانس السكاني بشكل عام في محافظات الضفة الغربية.

الفلسطينية بنحو 14.9% من مجمل السكان، بواقع 13.7% في الضفة الغربية وَ 16.7% في قطاع غزة. وقُدّرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية 0-14 سنة للعام نفسه بنحو 39.7% من مجمل السكان في فلسطين، بواقع 37.6% في الضفة الغربية وَ 43.2% في قطاع غزة. ويلاحَظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، حيث قُدِّرت نسبتهم في منتصف عام 2014 بنحو 2.9% في فلسطين، بواقع 3.2% في الضفة الغربية وَ 2.4% في قطاع غزة. وعند إلقاء نظرة عامة على التركيب العمري للسكان، يتضح أن معظم سكان فلسطين هم من صغار السن، كما يظهر أن هناك فروقًا واضحة في اتجاهات العمر الوسيط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يبلغ العمر الوسيط المقدر لعام 2014 في فلسطين 19.6 سنة، بواقع 20.6 سنة في الضفة الغربية وَ 18.1 سنة في قطاع غزة. يشار إلى أن العمر الوسيط كان أقل بكثير في العام 1967، إذ بلغ 15.6 سنة في الضفة الغربية وَ 14.7 سنة في قطاع غزة.

الهرم السكاني في فلسطين، تقديرات منتصف عام 2014

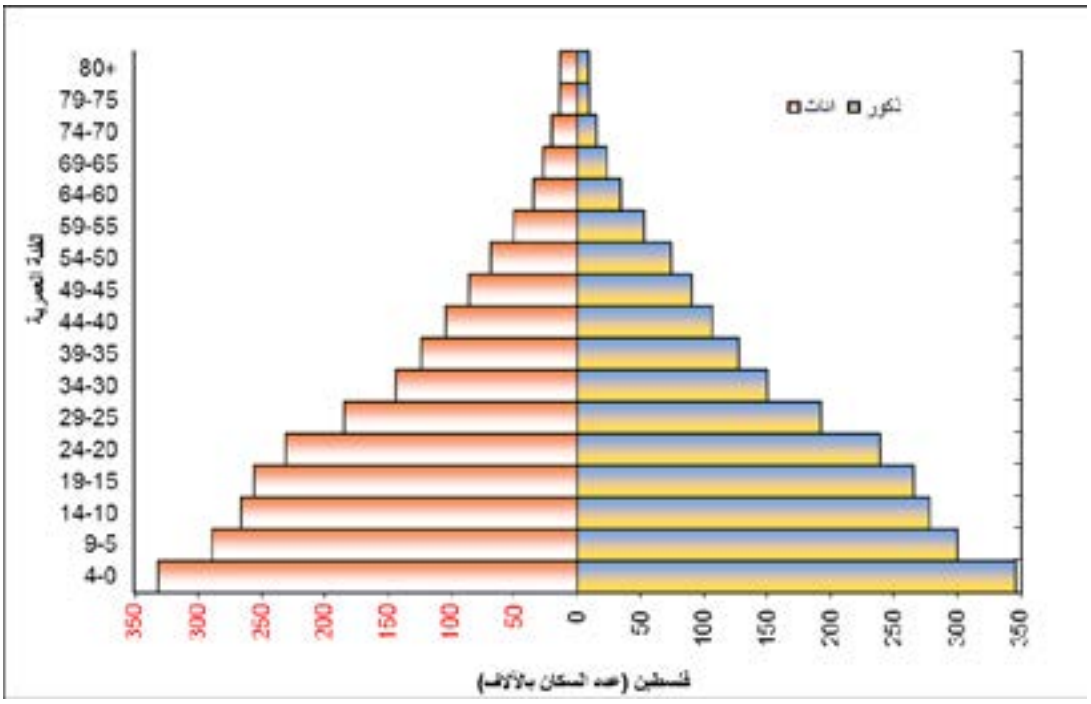

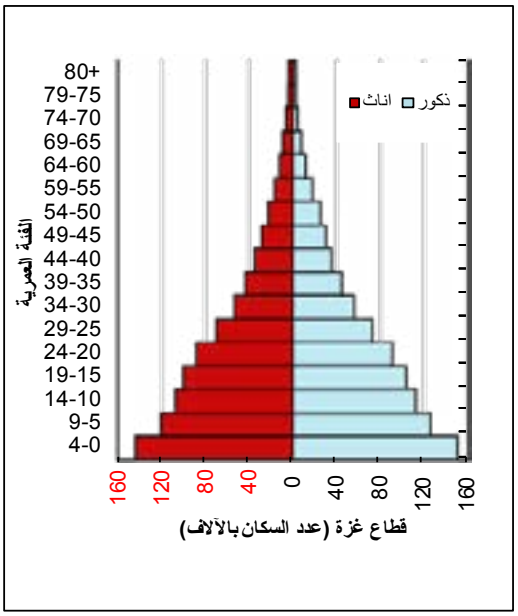

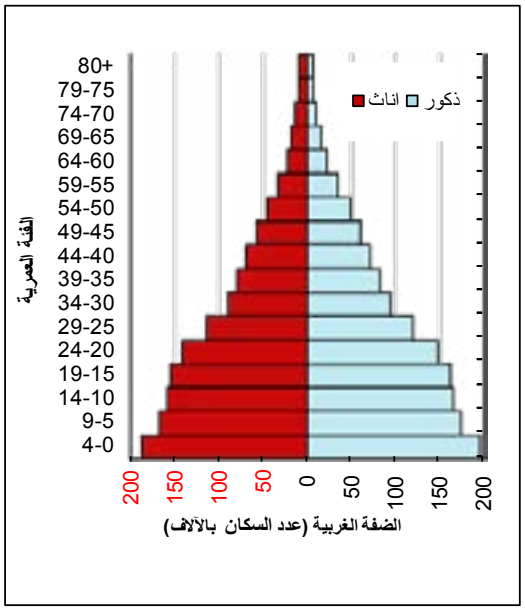

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.

وفي قـراءة سريعـة لاتجاهـات التركيبـة السـكانية عـبر السـنوات 1967-2013، نلاحـظ أنه مـا زالت الفئـة العمْرية 0-14 سـنة تحتل نسـبة عاليـة، وإن كانت قد انخفضـت عن السـنوات الأولى للاحتلال، فانخفضـت مـن نحـو نصـف السـكان عـام 1967 إلى 38% في الضفـة الغربية ونحـو 43% في قطاع غـزة. هـذا التغـيُّر لم يلـغِ طبيعـة المجتمع الفلسـطيني الفتـيّ وان دفـع بالفئـات العمرية الشـابة إلى اتجاهـات الارتفـاع خاصة فئة الشـباب مـن 15-34 سـنة (انظروا الشـكل 3أ).

إن هـذه الميـزة تلقي بمسـؤولية أكبر عـلى أصحاب القرار وراسـمي السياسـات بتوفير البيئـة التنموية للسـكان في ظـل اتسـاع قاعـدة الأفـراد المعالـين، ويترافـق ذلـك مع شـح المـوارد الطبيعية وانحسـار فـرص العمـل للأسـباب التـي يعانـي منهـا الاقتصـاد الفلسـطيني في الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة، وأبرزهـا سياسـة الإلحـاق والتبعية للاقتصـاد الإسرائيلي عبر منظومـة القوانين التـي يفرضها الاحتلال وسـيطرته عـلى معابـر التبـادل التجـاري والاسـتيراد والتصديـر، وإعاقة تدشـين المرافـق الاقتصادية التـي من شـأنها حمايـة الاقتصاد وتحريـك عجلـة التنمية.

الشكل 3أ: التركيب العمْري للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية في الفترة 1967-2013، سنوات مختارة (%)

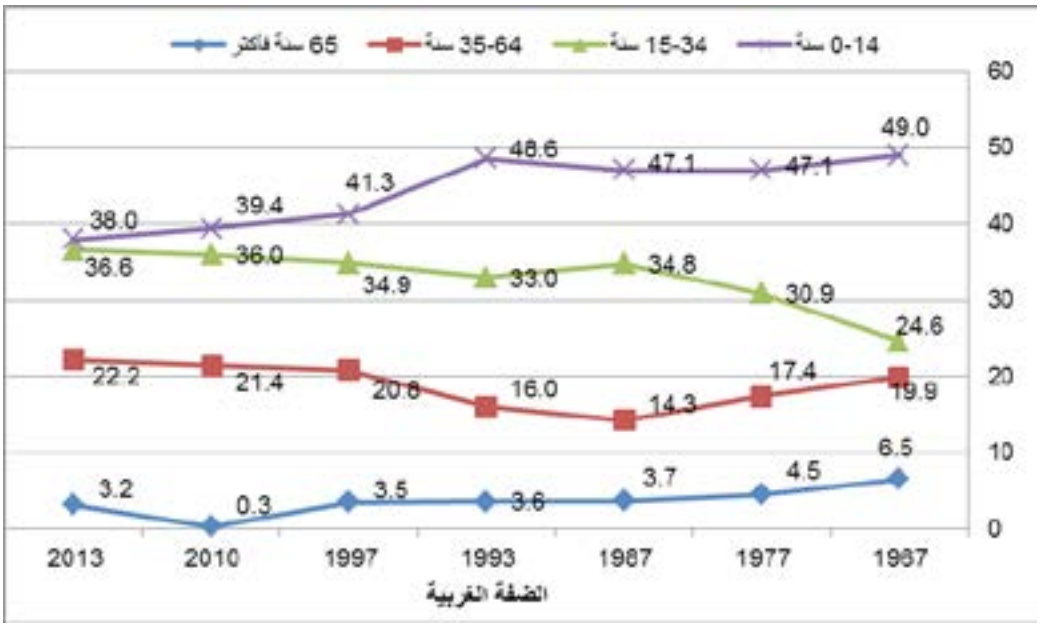

أمـا بخصـوص تركيـب السـكان النوعـي، فما زالـت نسـبة الجنس أقـرب إلى الثبـات، تميـل قليلاً إلى صالـح الذكـور؛ فقـد كانت نحـو 102 مـن الذكور لـكل مئة أنثـى عـام 1993، وفي الأعـوام 2010-2013 بلغـت النسـبة 103 ذكـور لـكل مئة أنثى. يشـار إلى أن نسـبة الجنـس تأثرت بطبيعـة الهجرة التـي حصلـت خاصـة خـلال سـبعينيّات القـرن العشريـن، حيـث كانـت الهجـرة تتركز في الشـباب الذكـور، وهـو مـا انعكـس عـلى نسـبة الجنـس في الفئـات العمْريـة الشـابة فقـط، ورغم ذلـك بقيت نسـبة الجنس بشـكل عـام تميل إلى صالـح الذكور؛ وذلـك أنّ الهجرة في صفوف الشـباب لـم تكن على مـدار السـنوات جميعها، مـن ناحية، ومن ناحيـة أخرى التحاق الزوجـات بأزواجهـن -وإنْ بعد حين- ، وكذلـك زواج الإنـاث خـارج الوطن خاصـة من الفلسـطينيين في الدول المجـاورة -ولا سـيّما الأردن-، وغيرهـا مـن العوامـل، كلّ هـذه أبقت التـوازن في نسـبة الجنس لصالـح الذكور.

الشكل 3 ب: التركيب العمْري للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة في الفترة 1967-2013، سنوات مختارة (%)

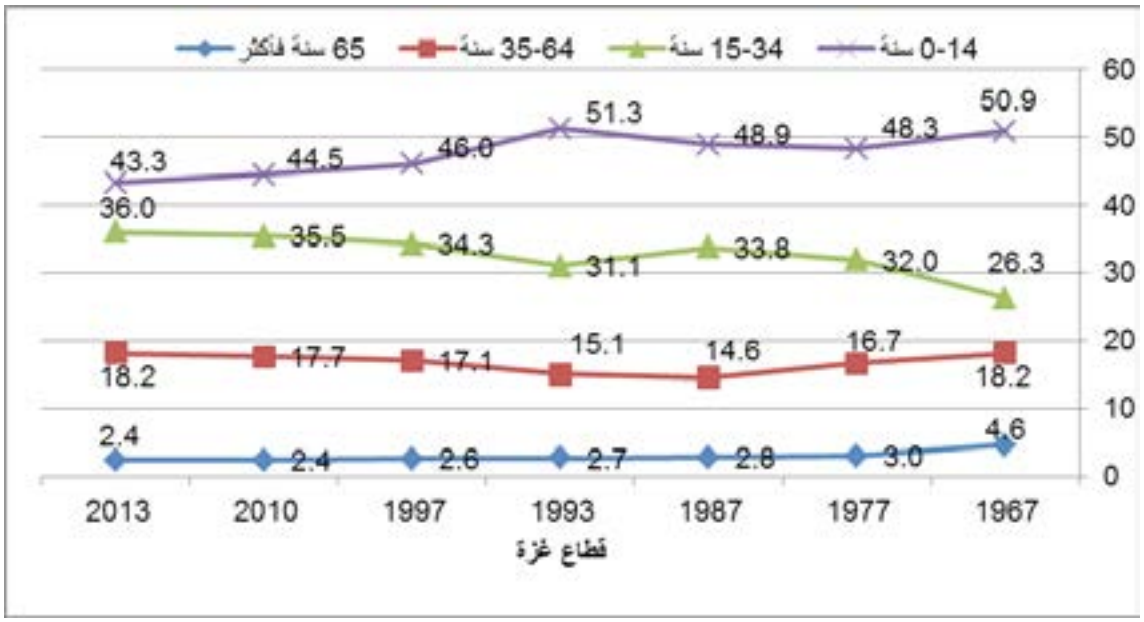

توقُّع البقاء على قيد الحياة عند الولادة[11]

تشير البيانات المنشورة حول توقع البقاء على قيد الحياة في نشرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة، خلال الفترة 1992، قد بلغ في قطاع غزة لدى الذكور 66 سنة

11. Israeli Central Bureau of Statistics, 1996. **Demographic characteristics of the Arab population in Judea & Samaria and the Gaza Strip, 1968-1993.**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. **تقديرات مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007**. رام الله. فلسطين.

مقارنة مع 70 سنة للإناث، ولم يشر المصدر إلى الضفة الغربية منفصلة ضمن العرب في إسرائيل، بينما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة عام 2013 أن العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة عند الولادة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 71.5 سنة للذكور مقارنة مع 74.4 سنة للإناث. يلاحَظ وجود فروق بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغ المؤشر لدى الذكور في الضفة الغربية 71.9 سنة مقارنة مع 71 سنة في قطاع غزة، بينما بلغ لدى الإناث في الضفة الغربية 74.8 سنة مقارنة مع 73.8 سنة للإناث في قطاع غزة. هذه الأرقام تشير إلى تحسن واضح في واقع السكان الفلسطينيين الصحي.

ومن أهم الأسباب التي تقف خلف التحسُّن في العمر المتوقع عند الولادة التحسُّنُ الذي طرأ على الخدمات الصحية من خلال الروافع الصحية الهامة التي شكلتها المنظمات الأهلية الفلسطينية منذ السنوات الأولى للاحتلال، إلى جانب الدور الذي تقوم به وكالة الغوث الدولية من خلال برامج الخدمات الصحية. تضاف إلى ذلك برامج تنظيم الأسرة والخدمات الصحية أثناء حمل النساء والرعاية الأولية في ما بعد الولادة، وكل ذلك مترافق مع تعزيز ورفع مستوى وعي الأمهات والأسر بصحة الأسرة وعناصرها ومتطلباتها اجتماعيًّا واقتصاديًّا ونفسيًّا. ولكن يبقى هناك تفاوت في واقع هذا المؤشر بين الضفة الغربية وقطاع غزة بفارق سنة واحدة تقريبًا بين الذكور في المنطقتين، ومثلها بين الإناث. أما التفاوت بين الذكور والإناث، فهذه السمة الديمغرافية تشكل ظاهرة طبيعية ولا تتعلق فقط بالواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ثمّة فرق بنحو 3 سنوات لصالح الإناث.

الشكل 4: توقُّع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس منتصف العام، 2007-2013 (سنوات)

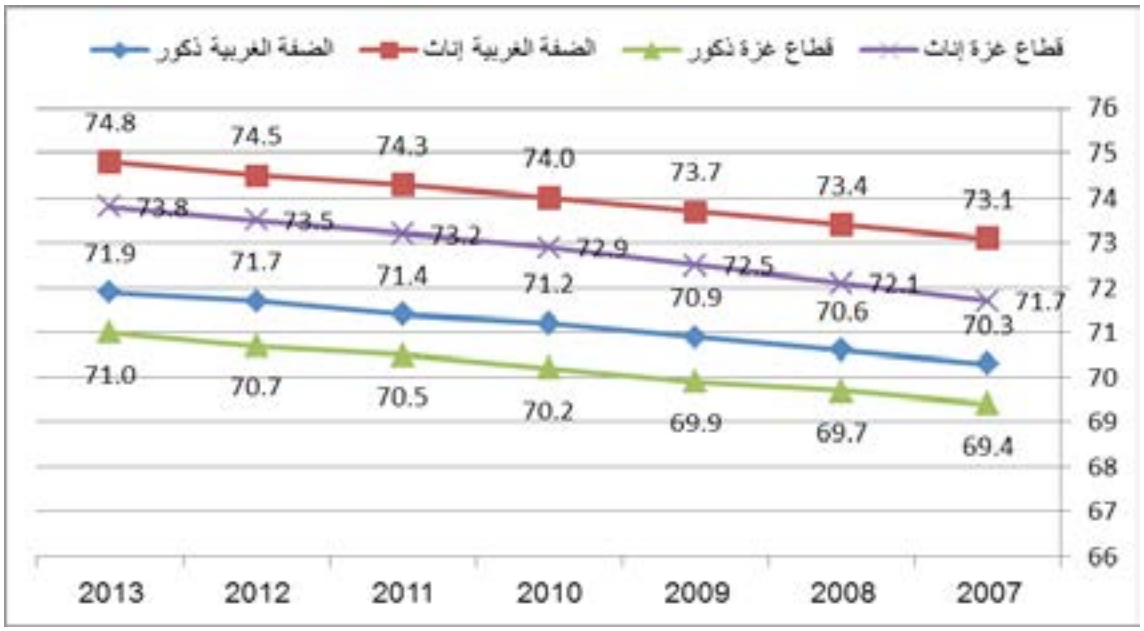

الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة

انطلاقًا من الواقع الجيوسياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، من عدم الاستقرار والحصول على الحقوق الفلسطينية في أرض الوطن وثرواته وفق القرارات الدولية، تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من كثافة سكانية مرتفعة، وتحديدًا في قطاع غزة. تكمن المشكلة الجغرافية في الضفة الغربية في المستوطنات الإسرائيلية والمعسكرات وجدار الضم والتوسع الذي نهب نسبة كبيرة من الأراضي، وفي حصار الفلسطينيين في القدس الشرقية والتضييق الجغرافي والسياسي من مصادرة الأراضي وهدم البيوت ومصادرة الهويات والاعتداء على المقدسات، وغيرها من الإجراءات المجحفة بحقوق الفلسطينيين الشرعية والتي جميعها تفرض ظروفًا مشوهة على إمكانية حركة السكان الفلسطينيين؛ فمثلاً لا يقتصر الازدحام السكاني في مصادرة الأراضي في القدس، وإنما فرض سياسة الإقامة القسرية داخل حدود بلدية الاحتلال يقلص من إمكانية التصرف بالأراضي الممتدة خارج هذه الحدود فضلاً عن عدم إمكانية البناء في الأراضي المتوفرة (رغم قلتها) وحتى هدم المنازل وعدم السماح بإعادة بنائها يجعل من الاكتظاظ واقعًا عمليًّا أكبر بكثير من الأرقام الحسابية التي تنتجها المعادلات الرياضية المليئة بالاستثناءات والتي ينتج عنها ازدحام فعلي مضاعف.

بعد أن أصبحت فجوة البيانات الخاصة بالسكان الفلسطينيين وخصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية محدودة جدًّا، جرى تحديد الكثافة السكانية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي وتقديرات السكان المعتمدة على بيانات التعدادَيْن للسكان والمساكن والمنشآت في العامين 1997 وَ 2007.

الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، ويعود ذلك لتركز نحو 1.8 مليون شخص في مساحة لا تتجاوز 365 كم^2 معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجِّروا من قراهم وبلداتهم التي احتُلّت عام 1948، هذا بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2014 نحو 756 فردًا /كم^2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 493 فردًا /كم^2 في الضفة الغربية مقابل 4,822 فردًا /كم^2 في قطاع غزة.

الجدول 1: الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1997-2013 لفترات زمنية مختارة، فرد /كم^2 (بالآلاف)

المنطقة	1967	1997	2000	2003	2007	2010	2013	2014	نسبة التغير 1967-2014
الضفة الغربية	115	316	344	370	411	444	481	493	327%
قطاع غزة	1044	2727	3040	3346	3824	4206	4505	4822	362%

يلاحَـظ مـن اتجـاه معـدل الكثافـة السـكانية الارتفـاعُ المطّـرد، فقد ارتفـع معـدل الكثافة السـكانية في الضفـة الغربيـة مـن نحـو 115 فـردًا لكل كـم2 في العـام 1967 إلى 316 فـردًا لكل كـم2 في العام 1997، ليصـل إلى 493 فـردًا لـكل كـم2 في العـام 2014، بواقع معدل تغـيُّر إجماليّ مقـداره 327%؛ أي ارتفعـت الكثافـة أكثـر من 3 مـرات. بينما ارتفـع في قطاع غزة مـن نحو 1,044 فـردًا لكل كم2 في العـام 1967 إلى 2,727 فـردًا لـكل كـم2 في العـام 1997، ليصـل إلى 4,505 أفراد لكل كـم2 في العام 2014 بواقـع معـدل تغـيُّر إجمـاليّ يزيد عن نسـبة الضفـة الغربية ليبلـغ 362%.

إن هذه النسب ومعدلات التغيير تعتمد على احتساب المساحة الرسمية للأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة كما هي حسب حدود الخط الأخضر عام 1967، فإن كانت نسبيًّا تعكس أرقامًا حقيقية لواقع قطاع غزة باستثناء الأراضي التي ضمن السياج الأمني أو المنطقة العازلة في القطاع، فهي تختلف كثيرًا في الضفة الغربية والقدس الشرقية حيث الأراضي التي جرت السيطرة عليها (لأغراض الاستيطان والأهداف العسكرية والاحتلالية) أصبحت تزيد عن ثلث مساحة الضفة الغربية، وكذلك الأراضي التي لا يستطيع الفلسطينيون التصرف بها من ناحية البناء أو حتى الزراعة للقيود المفروضة عليهم من الاحتلال. وهذا يؤثر على النسب الحقيقية للكثافة السكانية التي إذا جرى احتساب الأراضي التي يستطيع الفلسطينيون التصرف بها فقط، ترتفع الكثافة لتصبح أكثر اكتظاظًا؛ فالعامل الطبيعي لارتفاع الكثافة السكانية ليس بطبيعي عند الفلسطينيين في هذه الحالة، إذ لا يقتصر على الزيادة السكانية، بل يعتمد كذلك على المساحة الجغرافية التي تتناقص قسريًّا بسبب الاحتلال من ناحية، وبعدم السماح لهم باستخدام الأراضي التي يملكونها دون إمكانية التصرف بها.

الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة

طـرأ انخفـاض عـلى حجـم الأسرة في الضفـة الغربية وقطاع غـزة، فقد انخفـض من نحـو 7.5 فرد في العـام 1992 بواقـع 7 في الضفـة الغربيـة مقارنة مـع 9 في قطاع غـزة، إلى 6.4 فرد في الضفـة الغربية وقطـاع غـزة بواقـع 6.1 فـرد في الضفـة وَ 6.9 فـرد في قطاع غـزة وذلك عـام 1997، ثـم انخفض إلى 5.5 فـرد بواقـع 5.2 فـرد في الضفة الغربيـة مقارنة مع 6.2 فـرد في قطاع غزة وذلـك في العام 2012.

إن الانخفـاض المسـتمر في متوسـط حجم الأسرة عبر نحو خمسـة عقـود كان نتاجًا لجملة من الأسـباب التـي سـاهمت في هـذا الانخفـاض، مـن بينهـا فعاليـة برامـج تنظيـم الأسرة التـي قادتهـا المنظمات الأمميـة وغيرهـا مـن المؤسسـات العاملـة في هـذا الميـدان، إلى جانب مـا ارتبط بشـدة وتعقيـد ظروف الفلسـطينيين الاقتصاديـة والحاجـة إلى مزيـد مـن المـوارد لإعالـة الأفـراد، وكذلـك التوجهـات لتوفير ظـروف حيـاة أفضـل لأفرادها، ومنهـا المسـتويات التعليمية التي يطمحـون للوصول إليهـا، إضافة إلى ذلـك تعريـف الأسرة واتجـاه انحسـار الأسر المركبة والممتـدة لصالـح الأسر النووية والتـي -في المعتاد- يكـون عددهـا أقل من سـواها.

الجدول 2: متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1992-2012، سنوات مختارة

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجماليّ
1992	7.0	9.0	7.5
1995	6.6	7.8	7.0
1997	6.1	6.9	6.4
2000	5.7	6.9	6.1
2003	5.9	6.8	6.1
2007	5.5	6.5	5.8
2012	5.2	6.2	5.5

كذلك يلاحظ التغير في نمط الأسر الفلسطينية؛ فقد ارتفعت نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة والمركبة، إذ بلغت نسبة الأسر النووية 82.1% من إجماليّ الأسر عام 2010، وبلغت نسبة الأسر الممتدة 14.2%، وبلغت نسبة الأسر المكونة من فرد واحد 3.6%، وبلغت نسبة الأسر المركبة 0.1%. ويلاحَظ وجود فرْق في نمط الأسرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغت نسبة الأسر النووية في الضفة الغربية 82.2% مقارنة مع 81.8% في قطاع غزة، بينما بلغت نسبة الأسر الممتدة في قطاع غزة 16% مقارنة مع 13.4% في الضفة الغربية، وكذلك بلغت نسبة الأسر المكونة من شخص واحد في قطاع غزة 2.2% مقارنة مع 4.2% في الضفة الغربية.

الجدول 3: التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع الأسرة، سنوات مختارة

نوع الأسرة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الإجماليّ		
	1997	2007	2010	1997	2007	2010	1997	2007	2010
أسرة نووية	74.0	81.8	82.2	71.8	73.0	81.8	73.2	78.8	82.1
أسرة ممتدة	21.7	12.2	13.4	25.3	24.5	16.0	23.0	16.4	14.2
أسرة مركّبة	0.6	0.2	0.2	0.3	0.1	0.0	0.5	0.2	0.1
أسرة من فرد واحد	3.7	4.1	4.2	2.6	2.4	2.2	3.3	2.6	3.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

بخصوص جنس رب الأسرة، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معظم الأسر الفلسطينية قد أجمعت أن أرباب الأسر هم ذكور بواقع 91% من الأسر الفلسطينية في الضفة وغزة في العام 1997، ويلاحَظ أن النسبة ترتفع لدى الأسر التي ترأسها إناث في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة، فقد بلغت في الضفة الغربية 9.5% مقارنة مع 8% في غزّة. ويلاحَظ ما يشبه

الثبات في الاتجاه عبر الزمن؛ إذ بلغت النسبة لدى الأسر التي يرأسها ذكر 91.2% في العام 2007، وبلغت النسبة 90.6% في العام 2012. كما يلاحَظ استمرار الارتفاع في نسبة الأسر التي ترأسها أنثى في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة؛ فقد بلغت نسبة الأسر التي ترأسها أنثى في الضفة الغربية 9.9% عام 2007، وبلغت 10.4% في العام 2012، بينما بلغت النسبة في قطاع غزة 7% في العام 2007، وارتفعت قليلاً إلى 7.5% في العام 2012.

الحالة الزواجية

طرأ ارتفاع على العمر الوسيط عند الزواج الأول في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد سجل العمر الوسيط للزواج الأول عام 1997 لدى الذكور 21 عامًا مقارنة مع 18 سنة لدى الإناث، بينما بلغ 24.6 سنة للذكور خلال الفترة 2010-2012، وبلغ في نفس الفترة لدى الإناث 20.1 سنة.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الأفراد ممّن يبلغون من العمر 15 سنة فأكثر ولم يتزوجوا أبدًا قد بلغت 44.2% بين الذكور مقارنة مع 35.9% بين الإناث، بينما بلغت نسبة المتزوجين بين الذكور 54.8% مقارنة مع 65.5% بين الإناث، بينما بلغت نسبة المطلقين/ المنفصلين بين الذكور 0.4% مقارنة مع 1.5% بين الإناث، وبلغت نسبة الأرامل 0.6% بين الذكور مقارنة مع 6.1% بين الإناث.

وفي مقاربة حول نسبة الإناث في الفئة العمرية 15-49 سنة اللواتي لم يسبق لهن الزواج، انخفضت عام 1992 مقارنة بالعام 1986 من 46% إلى 37% في الضفة الغربية، ومن 37% إلى 26% في قطاع غزة. هذا الانخفاض كان أعلى في قطاع غزة (نحو 30%) من الضفة الغربية (نحو 20%)، وبالطبع ألقى بظلاله على الخصوبة وتوزيعها التفصيلي، وكذلك على العمر الوسيط عند الزواج الأول خاصة لدى الإناث.

كثافة السكن للأسر الفلسطينية

للوقوف على كثافة السكن للأسر الفلسطينية من ناحية متوسط عدد الغرف، وكذلك متوسط عدد الأفراد في الغرفة، جرت دراسة بيانات التعدادَيْن 1997 وَ 2007، وكذلك بيانات بعض المسوح الخاصة بظروف السكن. تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 أن متوسط عدد الغرف للأسر الفلسطينية قد بلغ 3.4 غرفة، وارتفع المتوسط إلى 3.6 غرفة في العام 2007، واستمر في الثبات على 3.6 غرفة للأعوام 2010-2012.

أما بخصوص عدد الغرف في المسكن، فتشير بيانات التعداد عام 1997 أن نسبة الأسر التي مسكنها مكوَّن من غرفة إلى غرفتين قد بلغت 31.5%، وبلغت النسبة 52.5% للمساكن المكونة من 3 إلى 4 غرف، بينما بلغت النسبة 16% للمساكن المكونة من 5 غرف فأكثر، بينما نلاحظ أن النسب قد

تغـيرت تغـيُّرًا فائقًـا في مسـاكن الأسر المكونة من غرفـة إلى غرفتـين، إذ انخفضت النسـبة من 31.5% إلى 17.4% عـام 2007، وقـد قابـل هـذا الانخفاضَ ارتفاعٌ في النسـب لمسـاكن الأسر المكونـة من 3 إلى 4 غـرف، وخمـس غـرف فأكثـر، فقد بلغت النسـبة للمسـاكن المكونة مـن 3 إلى 4 غـرف 61.9% عام 2007، كمـا ارتفعـت إلى 22.7% للمسـاكن المكونة من 5 غـرف فأكثر. ويلاحَظ اسـتمرار ذات الاتجاه بانخفـاض نسـبة مسـاكن الأسر المكونة مـن غرفة إلى غرفتـين مقابل ارتفاع في نسـب المسـاكن المكونة مـن 3 إلى 4 غـرف، وانخفاض في المسـاكن المكونة مـن 5 غرف فأكثر، فنجد أن نسـبة المسـاكن المكونة مـن غرفـة إلى غرفتـين قـد انخفضـت إلى 15.4% وَ 14.9% في العامين 2010 وَ 2012 (عـلى التوالي)، كمـا صاحـب ذلـك أيضًـا ارتفاعٌ في نسـبة المسـاكن المكونة مـن 3 إلى 4 غـرف بواقع نحـو 64.5% في العامـين 2010 وَ 2012، بينمـا انخفضـت النسـبة للمسـاكن المكونـة مـن 5 غـرف فأكثـر إلى حوالي 21% في العام 2012.

أمّـا في مـا يتعلّـق بمتوسـط كثافـة المسـكن (أي عـدد الأفـراد لكل غرفـة)، فقـد بلغت كثافة مسـاكن الأسر الفلسـطينية في العـام 1997 فرديـن اثنين لكل غرفـة، وانخفض المتوسـط إلى 1.7 فرد لكل غرفة عـام 2007، واسـتمر في الانخفـاض ليصـل إلى 1.5 فرد لكل غرفة عـام 2012.

الحالة التعليمية[12]

يتميـز المجتمـع الفلسـطيني بحبـه للتعليـم نظـرًا لظرف وقوعـه تحت الاحتـلال الإسرائيلي وسـيطرة الاحتـلال عـلى كافة مـوارد ومقـدرات الوطن، فـكان الاسـتثمار الفلسـطيني في تأهيل القـوى البشرية مـن خلال الالتحـاق بالتعليـم بكافة مسـتوياته.

تشـير البيانـات أن نسـبة الأميـة في الضفـة الغربيـة قـد بلغـت 15.9%، بواقـع 8.3% بـين الذكور وَ 23.7% بـين الإنـاث في العـام 1995، مقارنـة مـع 15.1% في قطاع غـزة، بواقع 21.4% بـين الإناث وَ 8.9% بـين الذكـور. ويلاحَـظ الانخفاض في نسـبة الأميـة عبر الزمن، فنجد النسـبة قـد انخفضت في الضفـة الغربيـة إلى 14.1% عام 1997، ثـم إلى 10.4% عام 2000، لتصـل إلى 6.3% عام 2007، ثم إلى 4.4% عـام 2012 بواقـع 1.9% للذكـور مقارنة مـع 6.9% للإناث. ويلاحَظ التحسـن الكبير الذي طـرأ عـلى نحـوٍ بالغ عـلى انخفاضهـا بين الإنـاث؛ فقد انخفضـت مـن 23.7% عـام 1995 إلى 6.9% عام 2012.

ويلاحَـظ أن نسـب انخفـاض الأميـة في قطاع غـزة أفضـل ممّا في الضفـة الغربيـة؛ فقد بلغت النسـبة عـام 1995 15.1%، وانخفضـت إلى 13.7% عـام 1997، ثـم انخفضـت إلى 10.7% عـام 2000، ثم انخفضـت إلى 5.7% عـام 2007، لتصـل إلى 3.6% عـام 2012 بواقـع 1.7% بين الذكـور مقارنة مع 5.5% بـين الإناث.

12. بيانات المستوى التعليمي يمثل الأفراد 15 سنة فأكثر.

يُعـزى الانخفـاض في نسـب الأمية بشـكل عـامّ -وبخاصّة بين الإنـاث- إلى الجهـود الكبـيرة المبذولة في تطويـر قطـاع التعليـم، كما هـو الحـال في القطاعات الأخرى، مـن قبل السـلطة الوطنية الفلسـطينية، والتي بدأتها منذ نشـوئها وتوليها مسـؤولية إدارة قطـاع التعليم عام 1993، حيـث زادت عدد المدارس مـن خـلال بناء المـدارس الجديدة وتطويـر المدارس القائمـة بزيادة عـدد غرفها، وكذلك قامـت بزيادة أعداد المعلمـين والتركيز عـلى تأهيلهم.

ويلاحَـظ أن نسـبة الحاصلين على الشـهادة الابتدائيـة والإعداديـة في الضفة الغربية قـد بلغت 52.2% عـام 1995، لترتفـع إلى 54.9% عـام 2007، وبلغـت 53.4% عـام 2012، بينمـا ارتفعـت نسـبة الحاصلـين عـلى الشـهادة الثانويـة مـن 11.6% عـام 1995 إلى 18.8% عـام 2007، ثـم ارتفعت إلى 20.2% عـام 2012. أمـا في قطـاع غـزة بلغت نسـبة الحاصلين عـلى الابتدائيـة والإعداديـة 45.2%، وارتفعـت إلى 49.7% عـام 2007، وبلغـت 47.7% عـام 2012، بينمـا ارتفعت نسـبة الحاصلين على الثانويـة العامـة مـن 18.7% عـام 1995 إلى 24.6% عام 2007، لتسـتقر عنـد 24.5% عام 2012.

أمـا نسـبة الحاصلـين على الدبلوم المتوسـط والبكالوريـوس فأعلى؛ فقـد ارتفعت في الضفـة الغربية من 9.2% عـام 1995 إلى 10.7% عـام 1997، ثم إلى 12.9% عام 2007 لتصـل إلى 15.6% عام 2012، كمـا ارتفعـت في قطاع غزة من 10.8% عـام 1995 إلى 11% عام 1997، لتصـل 13.5% عام 2007، ثـم 20.7% عام 2012.

ويلاحَـظ مـن بيانـات الحالة التعليميـة أن الوضع يميـل إلى صالح قطـاع غزة لكل من الذكـور والإناث مقارنة مع الضفـة الغربية.

معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر

إن انعـكاس تطـور الواقـع التعليمـي يظهـر واضحًا عـلى معدلات معرفـة القـراءة والكتابـة، فقد بلغ معـدل معرفـة القـراءة والكتابة في الضفة الغربيـة وقطاع غـزة 84.3% عام 1995، ثم بـدأ بالارتفاع؛ فقـد ارتفـع إلى 86.1% عـام 1997، ثـم إلى 89.2% عـام 2000، وواصـل ارتفاعـه إلى 91.9% عام 2003، وقـد بلـغ 93.3% عـام 2007، ليصل إلى 95.9% عام 2012. وقد سـاد الارتفاع على مسـتوى كل مـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة مـع أفضلية لقطـاع غـزة. فقـد ارتفـع في الضفـة الغربية من 84.1% عـام 1995 إلى 89.2% عـام 2000، ثـم ارتفـع إلى 93.7% عام 2007، ليواصـل ارتفاعه إلى 95.6% عـام 2012، بينمـا ارتفـع في قطـاع غزة من 84.9% عـام 1995 إلى 89.3% عـام 2000، ثم إلى 94.3% عـام 2007، ليصـل 96.4% عام 2012.

أمـا بخصـوص معرفـة القراءة والكتابـة بين الإناث، فنجـد ذات الاتجـاه في الارتفاع؛ إذ نجد النسـبة قد ارتفعـت في الضفـة الغربية وقطاع غـزة من 77% عـام 1995 إلى 93.6% عـام 2012، بينما ارتفعت النسـبة للذكور من 91.5% عـام 1995 إلى 89.2% عام 2012.

ويلاحَـظ أن المعـدل في الضفـة الغربية قد ارتفـع بين الإناث مـن 76.3% عـام 1995 إلى 93.1% عام 2012، مقارنـة مـع ارتفاعـه مـن 91.7% بـين الذكـور إلى 98.2% عـام 2012، بينما ارتفـع المعدل بـين الإنـاث في قطاع غـزة مـن 78.6% عـام 1995 إلى 94.5% عـام 2012، مقارنة مـع ارتفاعه بين الذكور مـن 91.1% إلى 98.3%.

الالتحاق بالتعليم للأفراد 6 سنوات فأكثر

تؤكـد معـدلات الالتحـاق بالتعليـم واقع معـدلات معرفـة القـراءة والكتابة وكذلـك الحالـة التعليمية، فنجـد أن معـدل الالتحـاق بالتعليـم للأفـراد 6 سـنوات فأكثر قد بلـغ في الضفـة الغربيـة وقطاع غزة 38% عـام 1995 بواقـع 37% في الضفـة الغربيـة مقارنة مـع 40.2% في قطاع غـزة، وارتفع المعدل إلى 41.4% عـام 1997 بواقـع 38.8% في الضفـة الغربيـة مقارنـة مـع 44.8% في قطـاع غـزة، ثـم واصـل الارتفـاع إلى 46.1% عـام 2006 بواقـع 43.9% في الضفـة الغربيـة مقارنـة مـع 49.9% في قطـاع غزة.

ويلاحـظ التحسـن الكبـير عـلى معـدلات الالتحاق لـدى الإنـاث؛ فقد ارتفـع المعـدل في الضفـة الغربية وقطـاع غـزة مـن 36.5% عـام 1995 إلى 46.6% مقارنـة مـع ارتفاعه بـين الذكور مـن 39.5% إلى 45.6%، حيـث ارتفـع المعـدل بين الإنـاث في الضفة الغربية مـن 35.7% عـام 1995 إلى 44.9% عام 2006، بينمـا ارتفـع في قطـاع غزة من 38.3% عـام 1995 إلى 49.4% عام 2006. وقـد ارتفع المعدل بـين الذكـور في الضفـة الغربيـة مـن 38.3% عـام 1995 إلى 42.8% عـام 2006، بينمـا ارتفـع بين الذكـور في قطـاع غـزة 42.1% عـام 1995 إلى 50.4% عام 2006.

ظروف المسكن

تتـوزع الأسر الفلسـطينية حسـب نـوع المسـكن بصفـة عامـة في مسـاكن عـلى شـكل دار وكذلك على مسـاكن كشـقة، فنجد أن 52% من الأسر الفلسـطينية تسـكن في مسكن على شـكل دار في العام 1997، مقابـل 45.2% تسـكن في شـقة. وقـد انعكـس التوزيـع في العـام 2012، فأصبحت نسـبة الأسر التي تسـكن دار 43.3% مقارنة مع 53.7% تسـكن في شـقة.

أمـا بخصـوص ملكيـة المسـكن، فتشـير البيانـات أن نسـبة الأسر في الضفـة الغربية وقطاع غـزة التي تملـك مسـكنها قد بلغت 78% عـام 1997، وانخفضت قليـلاً إلى 77% عام 2012، وقد كانت النسـبة لصالـح قطـاع غـزة في ملكيـة المسـكن؛ فقد بلغـت 83% مقارنـة مـع 73.8% عـام 2012. أما الأسر التـي تسـتأجر مسـاكنها، فقـد بلغـت 10.6% عـام 2012 بواقـع 12.5% في الضفة الغربيـة مقارنة مـع 7% في قطـاع غزة.

أمـا بخصـوص اتصال الأسر بالشـبكات العامـة (الميـاه؛ الكهرباء؛ الـصرف الصحي)، فنجد أن نسـبة

الأسر المتصلة مساكنها بشبكة المياه العامة قد ارتفعت من 83.6% عام 1997 وارتفعت إلى 92% عام 2012، بينما ارتفعت نسبة الأسر المتصلة بشبكات الصرف الصحي من 33.7% عام 1997 إلى 57.4% عام 2012. أما الاتصال بشبكة الكهرباء العامة، فقد ارتفعت نسبته من 84.6% عام 1997 إلى 99.8% عام 2012. وبخصوص الاتصال بالهاتف، بلغت نسبة الأسر التي لديها خط هاتف 19.5% عام 1995 وارتفعت النسبة إلى 45% عام 2012.

الخصائص الاقتصادية (البطالة والفقر)

يتميز الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعدم الاستقرار على نمط واتجاه محدد، وذلك نتيجة استمرار عدم الاستقرار الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بإجراءاته المجحفة بحق الشعب الفلسطيني المتمثلة بالحصار والإغلاق واجتياح أراضي الضفة الغربية وبناء جدار الضم والتوسع وإغلاق فرص العمل في سوق العمل الإسرائيلي، والتأثير على حركة وتنقل البضائع داخليًّا بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك مع الخارج من تصدير واستيراد، وتنعكس هذه الإجراءات على مستويات المعيشة وظروفها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

المشاركة بالقوى العاملة

تُعتبَر نسبة المشاركة بالقوى العاملة متدنية، مقارنة مع دول الجوار وإقليميًّا ودوليًّا، وذلك نتيجة ظروف خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك لتدنّي مشاركة النساء في القوى العاملة؛ فقد بلغت نسبة المشاركة بالقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 40.5% عام 1997، بواقع 43.2% في الضفة الغربية مقارنة مع 35.7% في قطاع غزة، وقد ارتفعت إلى 41.9% عام 2007، بواقع 44.1% في الضفة الغربية مقارنة مع 38% في قطاع غزة، واستمرت في الارتفاع لتصل 43% عام 2011 لتصل إلى 43.6% عام 2012، بواقع 45.5% في الضفة الغربية مقارنة مع 40.1% في قطاع غزة.

يتضح من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مشاركة الإناث متدنية بشكل ملحوظ مقارنة مع مشاركة الذكور في القوى العاملة؛ فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة عام 1997 حوالي 11.5% مقارنة بـ 69% للذكور، وارتفعت هذه النسبة إلى 15.7% عام 2007 مقارنة بـ 67.7% للذكور، ثم ارتفعت إلى 16.6% عام 2011، ثم إلى 17.4% عام 2012 مقارنة بـ 68.7%، وَ69.1% للذكور على التوالي. وتجدر الإشارة أن نسبة مشاركة الذكور والإناث أفضل في الضفة الغربية ممّا هي عليه في قطاع غزة، فقد بلغت عام 2012 بين الذكور في الضفة الغربية 71.4% مقارنة مع 65% في قطاع غزة، بينما بلغت بين الإناث في الضفة الغربية 18.9% مقارنة مع 14.7% في قطاع غزة في نفس العام.

ترتفع نسب البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعامّة، ولا سيّما في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية؛ فقد ارتفعت النسبة من 20.3% عام 1997 إلى 21.5% عام 2007، وارتفعت إلى 23.7% عام 2010، ثم هبطت إلى 20.9% عام 2011، لتعود وترتفع إلى 23% عام 2012.

فقد بلغت نسبة البطالة عام 1995 في الضفة الغربية 13.9%، مقارنة مع 29.4% في قطاع غزة، وبلغت في الضفة الغربية 17.3% عام 1997 مقارنة مع 26.8% في قطاع غزة، فيما بلغت 17.7% في الضفة الغربية عام 2007 مقارنة مع 29.7% في قطاع غزة، لترتفع إلى 19% في الضفة الغربية عام 2012 مقارنة مع 31% في قطاع غزة.

ترتفع البطالة بين الإناث مقارنة مع الذكور؛ فقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور 23.1% عام 2010 مقارنة مع 26.8% بين الإناث، وبلغت 19.2% بين الذكور عام 2011 مقارنة مع 28.4% بين الإناث، كما بلغت 20.5% بين الذكور عام 2012 مقارنة مع 32.9% بين الإناث[13].

ومن الجدير هنا التركيز على أن سوق العمل الفلسطيني يعتمد اعتمادًا أساسيًّا، وعلى مدار السنوات منذ الاحتلال، على سوق العمل الإسرائيلي ومدى استيعابه للعمالة الفلسطينية إلى جانب آفاق وإمكانيات هجرة الفلسطينيين إلى سوق العمل في المنطقة العربية، وبخاصة الدول النفطية، وعلى نحوٍ أقل على الهجرة إلى أوروبا والأمريكيتين. وراهنًا ترتفع معدلات البطالة بوضوح بسبب إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، تحت الذرائع الأمنية وكضاغط سياسي على العملية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل. أما في الدول النفطية، بعد حرب الخليج الثانية في مطلع التسعينيّات، فقد تناقصت العمالة هناك وغادر مئات آلاف الفلسطينيين دولَ الخليج -ولا سيّما الكويت-، وأصبحت هناك معيقات كبيرة أمام العمالة الفلسطينية في الخليج، وتسببت الأزمة المالية العالمية في عدم إمكانية استيعاب العمالة الفلسطينية في أوروبا، ترافق ذلك سياسةٌ أُطلِق عليها «مكافحة الإرهاب» في استقبال الأجانب ومنهم الفلسطينيون. وبالمقابل، الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الانحسار والإغلاق بسبب الإجراءات الإسرائيلية وما تفرضه من إجراءات على الاستقلالية الاقتصادية أو السماح له بالنمو والازدهار، فضلاً عن التدمير المستمر للبنية التحتية الناتجة عن الحروب والعدوان المستمر على مقدرات الفلسطينيين ومواردهم الطبيعية.

الدخل والفقر

تتنوع مصادر دخل الأسر الفلسطينية بين الرواتب والأجور ومشاريع الأسرة الخاصة والتحويلات النقدية من الخارج والمصادر الأخرى، فقد سجلت الأجور والرواتب مصدر دخل 36.1% من الأسر عام 1997 مقارنة مع 54.8% عام 2007، بينما شكلت التحويلات الخارجية والمصادر الأخرى 38% عام 1997 مقارنة مع 20.4% عام 2007، بينما شكلت مشاريع الأسرة كمصدر للدخل

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012-1995. **تقارير مسح القوى العاملة 2012-1995**. رام الله – فلسطين.

لنحـو 25.9% عـام 1997 مقارنة مـع 24.8% عام 2007.

نتيجـة الظـروف الاقتصاديـة الصعبة المؤديـة إلى ضعـف الأداء الاقتصـادي وضعف تشـغيل العاملين وارتفـاع البطالـة، ترتفـع نسـب الفقر بـين الأسر الفلسـطينية، وترتفع نسـب الفقر على نحـوٍ ملحوظ في قطـاع غـزة قياسًـا إلى نظيرتهـا في الضفة الغربية؛ فقـد بلغت نسـبة الفقـر 22.5% بواقع 15.6% في الضفـة الغربيـة مقارنة مـع 38.2% في قطاع غزة، وارتفعت النسـبة إلى 30.3% عـام 2007 بواقع 19.1% في الضفـة الغربيـة مقارنـة مـع 51.8% في قطـاع غـزة، ثـم عـاودت النسـبة الانخفـاض إلى 26.2% عـام 2010 بواقـع 19.4% في الضفـة الغربيـة مقارنة مـع 38.3% في قطاع غزة، واسـتمرت في الانخفـاض إلى 25.2% في العـام 2011 بواقـع 17.8% في الضفـة الغربيـة مقارنـة مـع 38.8% في قطـاع غزة.

أمـا نسـب الفقر المدقع، فبلغـت 14.2% في العـام 1997، بواقـع 9.2% في الضفة الغربيـة مقارنة مع 25.8% في قطـاع غـزة، وارتفعـت النسـبة عـام 2007 إلى 18.3% بواقع 9.7% مقارنـة مع 35% في قطـاع غـزة، وانخفضـت إلى 12.9% عـام 2011 بواقـع 7.8% في الضفة الغربية مقارنـة مع 21.1% في قطـاع غزة[14].

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011-1995. **تقارير مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2011-1995**. رام الله- فلسطين.

خلاصة

مـن خـلال مـا جـرى اسـتعراضه حـول خصائـص السـكان الفلسـطينيين، يتضـح أن منظومـة من العوامـل سـاهمت في الواقع الحالي وتشـكُّل السـمات التي يتمتع بها السـكان الفلسـطينيون ديمغرافيًّا واجتماعيًّـا واقتصاديًّـا. وفي مقدمـة هـذه العوامل يقـف الاحتلال، سـواء أكان ذلك عـبر التأثير المباشر أو التأثـير غـير المبـاشر مـن خـلال فـرض حالـة محـددة تسـتدعي الاسـتجابة للاتجاهـات الحاصلة -ولا سـيّما مـا له علاقـة بالجوانـب الاقتصادية مـن البطالة ومسـتويات الإنفـاق والكثافة السـكانية- والتـي تكـون مدخـلات لخصائـص اجتماعيـة أخرى مثـل الهجرة خـارج فلسـطين بحثًـا عن فرص العمـل وتوفـير لقمة العيـش إلى جانب مَـن هاجروا بسـبب الطرد والإبعـاد المنهجي أو لأسـباب تتعلق باسـتقرارهم وشـعورهم بالأمان.

في مجـال التركيبـة السـكانية العمْريـة والنوعيـة، يُعتـبَر المجتمـع الفلسـطيني مجتمعًـا فتيًّـا يزخـر بالطاقـات الكامنـة، وفيه مـوارد خصبـة للتنمية المسـتدامة أهم عنصر فيهـا هو الإنسـان. هذا يفرض عـلى كافـة المخططـين وراسـمي السياسـات أن يأخـذوا بالاعتبـار القاعـدة العريضة للهرم السـكاني الـذي يحتـاج -من ناحيـة- إلى مقوِّمـات التأهيل والبنـاء، ويحتاج -من ناحيـة ثانية- إلى آفـاق التنمية التـي مـن المتوقـع أن تحملهـا الأجيال الشـابة لبنـاء مجتمعهـم ودولتهـم. وفي مجال التركيـب النوعي للسـكان، ورغـم مـا تعرَّض لـه الفلسـطينيون من تشريـد وتهجير قسري -ولا سـيّما الشـباب منهم-، مـا زال التـوازن في نسـبة الجنـس ماثـلاً، ومـا زالـت هذه النسـبة تميـل قليـلاً لصالح الذكـور، حيث جـرى تعويـض هجـرة الجيـل الشـاب بعـودة الأجيـال الأكثـر تقدُّمًا في السـن، فضـلاً عـن الظاهرة المحـدودة للهجـرة الطوعيـة لأسـباب تتعلّق بتوافـر الآفاق والفـرص، وبارتبـاط المواطن الفلسـطيني بأرضـه وامتـداده الاجتماعـي المتمركز في الأراضي الفلسـطينية.

مـا قامت بـه مؤسسـات المجتمـع المدنـي الفلسـطيني في مجال تقديـم الخدمـات، وبخاصـة الصحية منهـا، كروافـع داعمـة للنقـص في الخدمـات التـي كان يقدمهـا الاحتلال كجهة مسـؤولة عن الشـعب الـذي تحتلـه، وكذلـك مـا قدمته وكالـة الغـوث الدوليـة بصفتهـا مكلفـة بإغاثـة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين «الذيـن يزيـدون عـن خُمـسَي السـكان» وضمـن المسـؤولية الدوليـة، كل ذلك سـاهم في تحسـين الواقـع الصحـي وتنظيـم الأسرة الفلسـطينية وتقليـل نسـبة وفيات الأطفـال وزيـادة العمر المتوقـع للأفراد.

اتجـه الفلسـطينيون إلى تركيـز اسـتثمارهم في العمليـة التعليميـة لأبنائهـم وبناتهـم، وكانـت إحـدى النتائـج التـي تمخـض عنها الواقـع الذي عاشـه الفلسـطينيون بـألاّ خيار لهم سـوى التعليـم في ظل فقـدان الأرض وإمكانيـة اسـتثمارها والعمـل فيهـا، وفي ظـل العوائق أمامهم في سـوق العمـل العربي والـدولي، وفي ظـل المحددات لسـوق العمـل الإسرائيلي، فكانت النتيجـة أن ارتفعت نسـبة الحاصلين على الشـهادات العلميـة وانخفـاض نسـبة الأمية بـين الأفراد.

•الخصائص الديمغرافية للفلسطينيين تحت الاحتلال •

يقودنـا الاسـتنتاج الأسـاسي في هـذه الورقة إلى أن الشـعب الفلسـطيني شـعب حـي رغم كل مـا واجه ويواجـه من سياسـة التشريـد والقمع والمصاعب، سـواء أكان ذلك على مسـتوى المعيـشي اليومي أم على المستوى الإسـتراتيجي الوجودي.

المصادر والمراجع

برغوثي، مصطفى ودعيبس، إبراهيم، 1993. **البنية التحتية والخدمات الصحية في الضفة الغربية - أسس تخطيط الرعاية الصحية - مسح الرعاية الصحية الاولية الريفية في الضفة الغربية**. مشروع الإعلام والتطوير الصحي 1993. رام الله-فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1995-2011. **تقارير مسح أنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 1995-2011**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1994.

ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم 1. رام الله-الضفة الغربية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1995-2012. **تقارير مسح القوى العاملة 1995-2012**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. **المسح الصحي الديمغرافي، 2004 –النتائج الأساسية**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006 –التقرير النهائي**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية-ملخص (السكان والمساكن)**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، واقع ظروف السكن**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والعلمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية 1997-2007**. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2014**. رام الله-فلسطين.

الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2014. **تقديـرات مبنية عـلى النتائـج النهائيـة للتعداد العام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت،2007**. رام الله-فلسـطين.

الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2014. **تقديـرات منقحـة بنـاءً عـلى النتائـج النهائيـة للتعـداد العـام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت، 2007**. رام الله-فلسـطين.

الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2014. **قاعـدة بيانات التعداد العام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت، 1997**. رام الله-فلسطين.

الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2014. **قاعـدة بيانات التعداد العام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت، 2007**. رام الله-فلسطين.

الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني، 2014. **قاعدة بيانات المسـح الأسري الفلسـطيني، 2010**. رام الله–فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، **المجموعة الإحصائية الإسرائيلية 1993**، العدد 44.

مركـز بديل لحقـوق المواطنـة واللاجئـين، 2012. اللاجئون والمهجـرون الفلسـطينيون: www.badil.org.

Israeli Central Bureau of Statistics, 1996. **Demographic characteristics of the Arab population in Judea & Samaria and the Gaza Strip, 1968–1993**.

Mustafa Khawaja and Mohammad Omari, 2009. Labour Markets Performance and Migration Flows in PALESTINE in: Ivan Martin (ed.), 2009. **Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries A Regional Perspective**, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (EUI)

Philippe Fargues, 2009. **Mediterranean Migration Report 2008–2009**, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (EUI)